

تقرير أممي يكشف عن أدلة جديدة ويُطالب بتجميد أموال الأمير بن سلمان

بِقَلْمِ عَبْدِ الْبَارِيِّ عَطْوَانَ

السيدة كالamar دعت أنطونيو غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة، إلى فتح تحقيقٍ جنائيٍ دوليٍ في القضية، والتَّحقيق مع كُلِّ المُتَّهمين بما فيهم الأمير بن سلمان نفسه، وتجميد أمواله وأصوله في الخارج حتَّى يُقدِّم أدلةً قاطعةً بأنَّه بريء من كُلِّ التَّهم المُوجَّهة إليه، ولا يتحمَّل أيَّ مسؤوليَّة في عملية القتل، وطالبت مكتب التَّحقيقات الفيدرالي الأمريكي بإجراء تحقيقٍ مُماثلٍ باعتبار أنَّ الضحية كان مُقيمةً على الأرض الأمريكية.

نتائج كثيرة وخطيرة توصل إليها التقرير الدولي ربّما يُؤدي إلى صدور قرار دولي بتأسيس محكمة دولية على غرار محكمة الحريري، واستدعاء جميع المُتهمين بالمسؤول أمّا ما بعد إجراء تحقيقات مستقلة معهم وأخذ شهادات الشهود أيضًا.

السيدة كلامار شكّكت في نزاهة المحاكم السعودية التي يمثل أمامها بعض المتهمين (عدهم 11 متهمًا) وكذلك الخمسة من بينهم التي صدرت في حقّهم مطالبات بالإعدام من قبل المدعي العام السعودي، وطالبت بوقفها فورًا، لأنّ هناك متورّطين في الجريمة ومُقرّ بين من الأمير بن سلمان لم يمثلوا أمام أيّ منها.

من الواضح أن السلطات التركية التي تخوض حرباً شرسة مع المملكة العربية السعودية أطلعت المُحقق الدولي على كُل ما لديها من وثائق وأشرطة حول الجريمة وكيفية تنفيذ عملية الإعدام، والسيدة كالamar لم تُنكر ذلك، وأشارت بتعاون هذه السلطات، وكشفت للمرة الأولى أن "التسجيلات تضم نص مُكالمات مُوثقة لخاشقجي مع مسؤولين في القنصلية السعودية قبل وأثناء وبعد وصوله إلى إسطنبول، وأخرى صوتية لعملية الخنق والتقطيع بالمنشار داخل القنصلية ومن بينها واحدة يقول فيها المسؤول عن تقطيع الجثة "الجسد ثقيل.. هذه أول مرّة أقطع على الأرض"، حسب قولها.

جين هاسبل، رئيسة جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، توصلت إلى النتائج نفسها من خلال اضطلاعها على التسجيلات التركية، وأكدت في شهادتها أمام مجلس الشيوخ أن لديها قناعة مُؤكدة أنَّ الأمير بن سلمان هو الذي أعطى الأوامر بالقتل، ولهذا أصدر المجلس بإجماع نوابة المئة بيازاً يُؤكد هذه الخلاصة، أي اتهام الأمير بن سلمان بأذْهِ المسؤول الأوَّل، ولكنَّ الرئيس دونالد ترامب لم يُغيِّر موقفه واستمرَ في الدَّفاع عن الأمير السعودي والتَّعاون مع المملكة على الصُّعيد كافية لأنَّها شريك تجاري قويٌ لبلاده، مثلما قال في أكثر من تغريدةٍ له.

السلطات السعودية اعترفت يوم 20 تشرين أول (أكتوبر) الماضي بأنّ "الخاشقجي قُتل في القنصلية السعودية في إسطنبول أثناء عراكه مع الفريق الذي كان يُحقق معه، وجرى تقطيع جثّته وتسلیمها إلى "مُتعاون" محلي، ووصف الأمير بن سلمان هذه الجريمة بأنّها بشعة وغير مُبرّرة إطلاقاً وتعهد بهُ حاكمة المُتورّطين، ولكن حتّى هذه اللحظة لم يتم الكشف عن مصير الجثّة، أو نشر وقائع مُحاكمات المُتّهمين، وجرى نشر فيديو لأحد هم، وهو اللواء أحمد عسيري، وهو في منزله مع أحد أقاربه،

ولا نعلم مدى صحة هذا الفيديو.

السيد عادل الجبير وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية قال "إن التقرير يتضمن تناقضات واضحة، وادعاءات لا أساس لها تعطن في مصداقيتها"، ولكنّه لم يُقدّم في الوقت نفسه أيّ أمثلة على ما يقول في أول رد فعل رسمي سعودي.

\*\*\*

لا نعرف ما إذا كان غوتيريش، أمين عام الأمم المتحدة سيتجاوب مع طلب السيدة كالamar ويأمر بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجريمة، والشّيء نفسه يُقال أيضًا عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولكن ما نعرفه أنّ جهات في الدولة الأمريكية العميقه ربّما تُحاول التقاط هذا التقرير الأممي وممارسة صفوّت لتدويل القضية والاتفاق حول معارضه الرئيس ترامب وحمايته لحلفائه في السعودية.

تشكيل لجنة تحقيق دولية سيسّكل صداعًا مُزمنًا لولي العهد السعودي وسلطاته بلاده، وربّما يحدّ من حرية تنقلاته في الخارج، وتجميد أمواله وأصوله المالية الشخصية، مثلما تُطالب السيدة كالamar، وتجد دعمًا في هذا المضمار من حكومات أوروبية عديدة.

ردّ السيد الجبير على التقرير وصاحبته ليس مُقنعاً بالقدر الكافي، لأنّه كان مُقتضيًّا وشحيحاً في معلوماته، ولذلك من الحكمة انتظار المزيد من التفنيدات الموثقة قبل إصدار أيّ أحكام حاسمة وجازمة، لكنّ المؤكّد أنّ هذا التقرير أعاد جريمة الاغتيال هذه إلى العناوين الرئيسية مُجددًا، في وقتٍ تفرق فيه السعودية في أزمة حرب النّاقلات في الخليج، وتسخين الجبهة الجنوبية مع حركة "أنصار الله" الحوثية وصواتها وطائراتها المُسيّرة، وتصاعد احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والحليف الأمريكي.